E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/1996/L.20
3 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تنسيق الأنشطة على نطاق المنظومة: تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعد كافة، بما فيها الصعيد الميداني

كوستاريكا*: مشروع قرار

تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٠، الذي قرر فيه المجلس أن يدرج هذا الموضوع في جدول أعمال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦،

وإذ يعيد تأكيد الأهداف الواردة في الفرع الثامن من المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية للمال والتجارة، وقراري الجمعية العامة ٥٠/٩١ و ٥٠/٩٢ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اللذين يتناولان، على التوالي، التحديات التي تواجه التكامل المالي العالمي والفرص المتاحة له ويزيدان التعاون الدولي من أجل التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

050796 050796 96-16678

9616678

وإذ يحيط علما بالمداولات الجارية بشأن خطة للتنمية، التي تعالج فيها القضايا ذات الصلة بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ يضع في اعتباره أن الولاية الواسعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وخبرته الفنية في معالجة القضايا الاقتصادية والإنمائية على نحو متكامل، فضلا عن العولمة والتضافر توفر أساسا جيدا لتعزيز المزيد من التعاون مع مؤسسات بريتون وودز،

وإذ يسلم بأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز على الصعيد الحكومي الدولي وفيما بين الأمانات وعلى الصعيد القطري، بوصفه مكملا وداعما لآلية الأمم المتحدة القائمة، يتسم بأهمية بالغة لتشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية بصورة فعالة،

وإذ يسلم أيضا بأن العدد الكبير من الأمثلة العملية على هذا التعاون دليل مشجع على الجهود المبذولة بالفعل وعلى الإمكانات القائمة لزيادة هذا التعاون أكثر من ذلك،

وإذ يسلم كذلك بأهمية المبادرات المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في الجهود التنسيقية المبذولة من أجل تنفيذ ومتابعة التزامات المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية للأمم المتحدة،

وإذ يعيد تأكيد أن المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة ينبغي أن تظل محتفظة بصفاتها من الحياد وعدم المشروطية وأن الحكومات المتلقية ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا للتنسيق الشامل للتعاون على الصعيد القطري،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء النقص الكبير في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، من أجل التنمية، ونقص التجديد العاشر للموارد للمؤسسة الانمائية الدولية واحتمالات وصول التجديد الحادي عشر للموارد إلى مستويات حقيقية شديدة الانخفاض، مما يرتب آثارا سلبية على فعالية الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في متابعة التعاون وعلى دوريهما في ميدان التنمية،

١ - يحيط علما بتقرير الأمانة العامة عن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز[1] في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعد كافة، بما فيها الصعيد الميداني؛

(١) E/1996/72 و Corr.1.

٢ - يرى أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يتطلب الأخذ بنهج شامل، يشتمل على إجراء حوار أعمق للسياسات على الصعيد الحكومي الدولي فيما يتعلق بالقضايا العالمية لسياسة الاقتصاد الكلي والمبادرات والتدابير الجديدة على الصعيد القطري؛

٣ - يرى أيضا أن هذا الحوار المتعلق بالسياسات سيكون عنصرا هاما في تعزيز الترابط، مع تشجيع تعدد التحليلات والآراء، في القضايا ذات الصلة بالنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ويحسن، بالتالي، الإطار العام للتعاون بين جهاز الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسات بريتون وودز على الصعد كافة، بما فيها الصعيد الميداني؛

٤ - يؤكد أن الحوار على الصعيد القطري ينبغي إجراؤه في إطار التوجيهات العامة للحكومات الوطنية؛

٥ - يؤكد أنه، في التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، ينبغي أن يظل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي محتفظا بصفاته من الحياد وعدم المشروطية وأن تؤدي الحكومات المتلقية دورا رئيسيا للتنسيق الشامل للتعاون على الصعيد القطري؛

٦ - يسلم بأن الطرائق المحددة للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري ينبغي أن تقوم على الأنشطة التي تدفعها حوافز قطرية، والناشئة عن احتياجات البلدان النامية؛

٧ - يسلم كذلك بأن أي برامج أو مشاريع ناشئة عن هذا التعاون ينبغي أن تكون متمشية تماما مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية؛

٨ - يعيد تأكيد أهمية الأخذ بنهج متكامل من أجل تيسير التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في تنفيذ ومتابعة التزامات المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية للأمم المتحدة؛

٩ - يقرر أن التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة، وتعزيز الآليات القائمة وعقد اتفاقات رسمية، في حالات اللزوم، بين مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتخصصة الأخرى، عن طريق جملة أمور منها مذكرات التفاهم، على نحو يشمل قضايا مثل الاشتراك في الاجتماعات ذات الصلة، وجمع المعلومات، وتبادل المعلومات، والبحوث، وتحليل السياسات، والأنشطة التنفيذية، ينبغي تشجيعه والاضطلاع به في الإطار الذي تحدده قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٠ - يقرر كذلك تشجيع عقد اجتماعات مشتركة بين المجلس وكل من لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي واللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي، بهدف تعزيز تبادل الآراء بين تلك الهيئات بشأن قضايا التنمية. ويتقرر انعقاد تلك الاجتماعات في وقت قريب من الاجتماعات نصف السنوية لمؤسسات بريتون وودز، بدءا من عام ١٩٩٧، بغية الاستفادة من اشتراك الوزراء على مستوى رفيع واشتراك رؤساء المؤسسات المالية وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدعى المؤسسات المالية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، حسب وعند الاقتضاء، إلى إعداد تقارير ودراسات لتعزيز المناقشات. ولهذا الغرض، سيقترح الأمين العام، بالتشاور مع رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على المجلس في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٧، القضايا التي يتناولها الاجتماع المشترك الأول، وموعد انعقاده وطرائقه؛

١١ - يقرر أيضا تشجيع علاقات العمل التعاوني بين الوحدات ذات الصلة في مؤسسات بريتون وودز واللجان الإقليمية، بما في ذلك جملة أمور منها البحوث المشتركة بشأن الآثار التي يرتبها انفتاح الاقتصادات الإقليمية، والتعاون في مجالات التصنيع والهياكل الأساسية العمرانية والاقتصادية، والترتيبات المتعلقة بجمع البيانات وتبادل المعلومات؛

١٢ - يدعو مؤسسات بريتون وودز إلى إعداد تقارير ودراسات خاصة للمجلس وللجمعية العامة عن القضايا المندرجة في اختصاصهما، وفقا للمادة الخامسة من الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي؛

١٣ - يدعو المؤسسات المالية والتجارية المشتركة في الجزء الرفيع المستوى للمجلس في عام ١٩٩٧ إلى تقديم تقارير ودراسات خاصة ذات صلة بشأن الموضوع المنتقى، ضمن ولاية كل منها ومجالات خبرتها، وعن التطورات الهامة في اقتصاد العالم وفي التعاون الاقتصادي الدولي؛

١٤ - يدعو أيضا مؤسسات بريتون وودز إلى إعداد تقارير خاصة لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بشأن مشكلة الديون الخارجية المتعددة الأطراف التي تواجهها البلدان النامية وبشأن مسألة التحديات التي يواجهها التكامل المالي العالمي والفرص المتاحة له؛

١٥ - يدعو كذلك رؤساء مؤسسات بريتون وودز والأمين العام للأمم المتحدة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، إلى أن يقدموا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا وتوصيات عن كيفية قيام تلك المؤسسات بتحسين جهودها لدعم التنفيذ الفعال لمشاريع التنمية على الصعيد الميداني، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة ٨٦ من ذلك القرار.

- - - - -